« فاستقم كما أمرت »
« قرآن كريم »



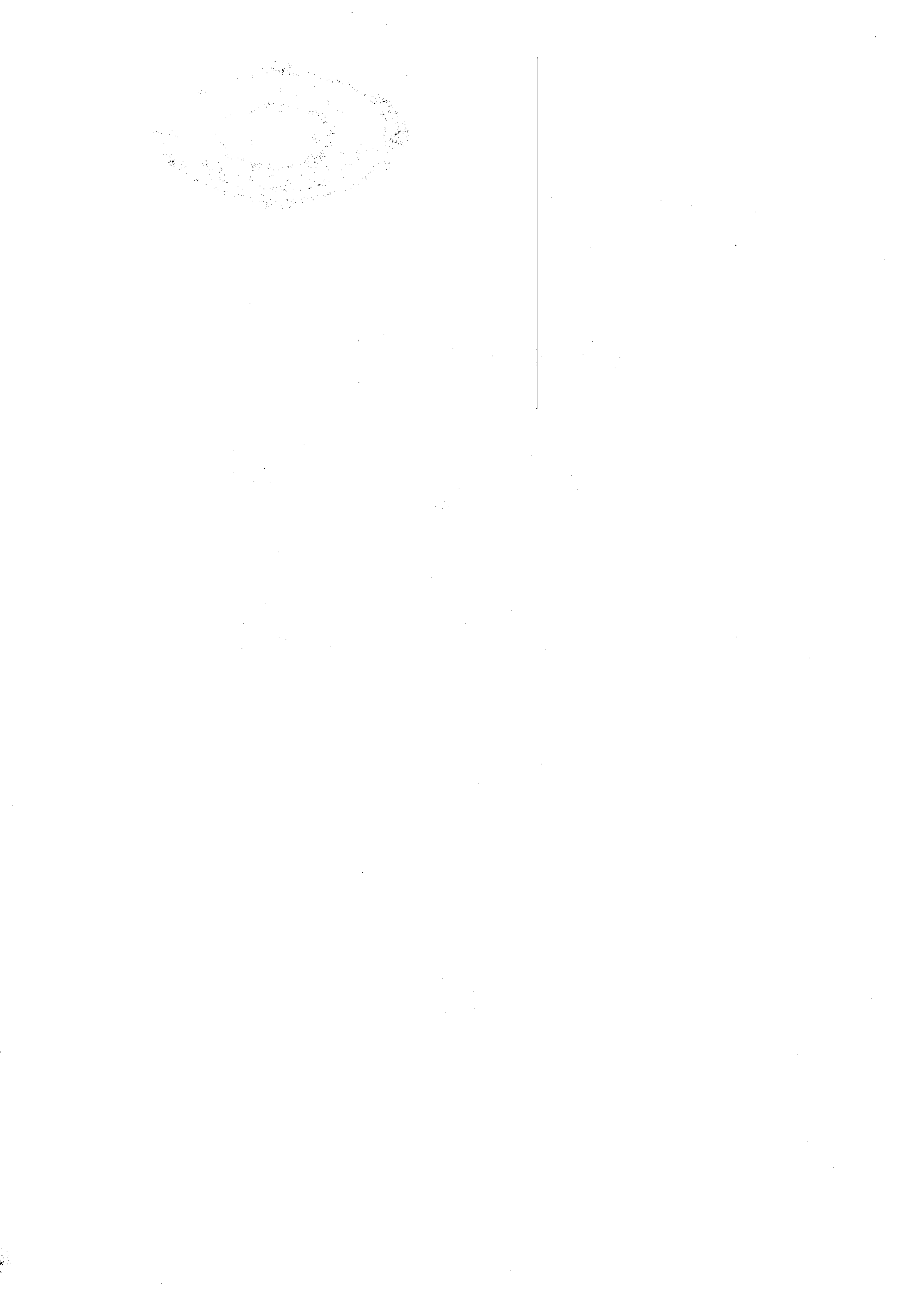
# أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم

## ودلالتها على الأحكام الشرعية

محمد سليمان الأشقر
دكتوراه في الشريعة الاسلامية
من الجامعة الازهرية

الجزء الأول

مكتبة المنار الاسلامية
الكويت



أفعال الرسول ﷺ

الطبعة الأولى
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

مكتبة المنار الاسلامية - الكويت - حولي - شارع المثنى
هاتف ٥١٥٠٤٥ ص . ب ٤٣٠٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا
إنك أنت العليم الحكيم

ربنا آتنا من لدنك رحمة ،
وهيّىء لنا من أمرنا رشداً

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه
وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه

اللّهمّ :

منك

ولك

نال المؤلف بهذه الرسالة درجة العالمية ( الدكتوراه ) بمرتبة الشرف الأولى ، في أصول الفقه ، من كلية الشريعة بجامعة الأزهر ، بعد مناقشتها في الجلسة المنعقدة لذلك بقاعة الشيخ محمد عبده ، يوم الاثنين ١٩٧٦/١٠/٢٥ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

# فاتحة القول

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه . وصلوات الله وتسليمه على نبيه الأمين ، الذي حمل وحيه ، وأداه الينا كاملاً ، مبيناً ، لا عوج فيه ، فعلمنا به من الجهالة ، وهدانا به من الضلالة ، وجمعنا به بعد الفرقة ، وجعل لنا في الدنيا والآخرة مكاناً لا تنكره الأمم .

وبعد ، فان نهر الشريعة الخالد ينبع أولاً من كتاب الله العظيم وحي الله المبارك ، وكلمته إلى العالمين . ويستمد هذا النهر بعدُ من سنن النبيّ ﷺ .

منذ أن اختار الله نبيه محمداً لحمل الرسالة ، استشعر عظم المهمة التي ألقيت على عاتقه لهداية البشر ، وتخوّف ثقل القول الذي كلف به . لقد أهمه أمر الجموع الزائغة من البشر ، في الجزيرة وخارجها ، من يهديها ؟ وتلك الأجيال المتلاحقة عبر الزمان إلى أن تقوم الساعة ، من يعلمها أحكام الله !

حتى وردت الطمأنينة له من السماء : ( ما ودعك ربك وما قلى . وللآخرة خير لك من الأولى . ولسوف يعطيك ربك فترضى ) الله معك ، أما أنت فاستقم كما أمرت ، ولا تحد عنه . لا تقهر اليتيم ، ولا تنهر السائل ، وحدث الناس بما جاءك من الوحي ، واعبد الله واتّقه حق تقاته . فهذا الذي عليك . ولست عليهم بمسيطر .

إذن الأمر هيّن : تبليغ واستقامة ، بيان بالقول ، وضرب مثل بالفعل . أما الهداية والإضلال فهما بيد الله وحده .

فشرح الله صدره للأمر ، ووضع عنه وزره ألذي نقض ظهره ، ويسر له ما كان عليه عسيراً .

ولكن هل كانت المهمة يسيرة حقاً ؟ لقد كان عليه ﷺ أن يقوم الليل الا قليلاً ، يتدبّر تلك الكلمات الآلهية ، ويقوّم بقيلها فكره وقلبه ، حتى إذا أصبح ، بلّغها قومه ، واستقام عليها ليُقتدَى به ، ونفّذ ما علّمه الله ، ليكون شاهداً عليهم ، كما أرسل الله إلى فرعون رسولاً ، فعصاه فأخذه الله أخذاً وبيلاً . فالأمر جدّ ، وليس عبثاً .

لقد حرصت الأمة على تدوين ما صدر عنه ﷺ من أقواله وأفعاله ، وحفظ الله الذّكر بتلك الجهود المضنية التي بذلتها الأمّة ، في شتّى ميادين العلم ، والتي تكاد تماثل ما بذلته من الجهود في الجهاد والتبليغ . فكان في كلا النوعين من الجهاد ، رفع ذكر محمد ﷺ ، وذكر قومه في العالمين .

أفعال النبي ﷺ في حقيقة الأمر أكثر من أقواله أضعافاً مضاعفة .

وهذا ملاحظ في سائر البشر . فقلّما ينفكّ البشر عن فعل . ولكنه لا يتكلم الا اذا بدا له ذلك .

والتقرير أكثر من ذلك كله ، فان ما رآه النبي ﷺ من أفعال الصحابة وتروكهم ، وما رآه في بيئته من الأمور فلم يغيره ، لا يحصى ، والذي أنكره من ذلك قليل جداً .

لكن ما نقل الينا في دواوين السنة من الأفعال والتقارير ، أقلّ من الأقوال أو يساويها . وقد جمع السيوطي عامة السنن المروية في جامعه الكبير ، فكانت الروايات الفعلية مساوياً تقريباً للروايات القولية .

ومع ذلك، فهل خدَمَ الأصوليون الأفعال التي نقلت كما خدموا الأقوال؟

ان كتب الأصول الشاملة تعرضت للأقوال ، من جميع جوانبها تقريباً . فبحثت في الأمر والنهي ، والعموم والخصوص ، والحقيقة والمجاز ، وغيرها .

بل تعرضوا لألفاظٍ معينة ودلالتها ، فتكلموا في من والى وعن وعلى وأمثالهـــا .

وهناك المباحث التي تدخل فيها الأفعال مع الأقوال ، كالحكم ، والنسخ ، والبيان والاجمال ، وما سواها ، كادت هذه المباحث أن تكون في كلام الأصوليين مقصورة على الأقوال ، ولا يذكر الفعل فيها إلاّ لِماماً ، كأنه ضيف زائر ، أو حبيب معاتَب .

وكتب الباحثون المتخصصون قديماً وحديثاً في مباحث الأقوال ، وأفردوا أكثرها بمؤلفات متخصصة . فكتبوا في الأمر والنهي ، وفي الحقيقة والمجاز ، وفي تفسير النصوص المجملة . وكتبوا في العموم والخصوص وغير ذلك .

وبالاضافة إلى ذلك كانت الدراسات اللغوية في النحو والبيان والمعاني تقوم بخدمة الأقوال ، وبيان أدقّ الفروق في دلالاتها .

لقد حرمت الأفعال النبوية إلاّ من مجهودات ضئيلة ، لقد مسّها الأصوليون مسّاً سريعاً في مؤلفاتهم الأصولية الشاملة .

فهل ذلك هو الوزن الحقيقيّ للأفعال ؟ هل أعطيت الأفعال ( كامل حقوقها وما ينبغي لها ؟ ) ان استقراء مواقع الخلاف بين الفقهاء يظهر بجلاء ، أن من أسباب الخلاف بينهم اختلافهم في الأحكام المستفادة من الأفعال ، بل لعلّي لا أكون مبالِغاً إذا قلت : إنّ الخلاف في قواعد الأفعال هذه هو السبب الأكبر في الخلاف الفقهي .

ولم نجد ، بعد طول البحث ، أحداً خصّ الأفعال بمؤلّف خاص ، ما عدا اثنين من فضلاء المتأخرين ، أحدهما الشيخ أبو شامة المقدسي ، من رجال القرن السابع . ورسالته في ستين ورقة تقريباً . والآخر من رجال القرن الثامن وهو

الحافظ العلائيّ ، ورسالته في نحو ثلاثين ورقة .

لم يغط المؤلفان المذكوران جميع نواحي مباحث الأفعال ، وكان بحثهما في المواضع الّتي طرقاها قاصراً من جهات .

لقد كان ذلك كله حافزاً لاختيار الأفعال النبوية موضوعاً لدراسة أصولية ، أخدم بها السنة المطهرة .

وقد سرت في عملي بحماس شديد شاعراً بعظم المهمة ، ناظراً إلى الفراغ الكبير الذي ينتظر السداد .

لقد كان السير في الطريق الممهّدة سيراً رفيقاً . أما الفراغ الذي لم يطرق من قبل فقد كان السير فيه عسيراً مضلِّلاً ، لولا عون الله وتسديده وتوفيقه .

وحرصاً على الطريق الممهّدة ، لم أشأ أن أبدأ السير قبل أن أطّلع على كتابات شاملة في الأفعال ، فحرصت كل الحرص على الحصول على رسالتي الحافظ العلائي وأبي شامة .

أما الأولى فقد حصلت عليها بيسر ، إذ وجدتها هنا بالقاهرة .

وأما الأخرى ، فقد طال البحث عنها في مكتبات العالم العربي فلم توجد فيه . ثم يسّر الله الكريم العثور عليها صدفة في إحدى المكتبات النائية في أوروبا ، ولعلها النسخة الوحيدة في العالم من المؤلف المذكور . فحصّلت صورتها بعد عناء شديد .

إلاّ أنه قد تبين أن كلاً من الرسالتين المذكورتين عجالة ، تغني من جوع ولكنها لا تُسمِن ، وتنقع الغلة دون أن تعطي الريّ أو تشفي الصدر .

واستعنت بالله .

ورأيت أن من الأفعال ما ليس في فعليّته خفاء ، كالصلاة والصوم والجهاد والركوع والسجود والأكل والشرب والنوم .

وأنّ من الأفعال ما اختلف في أنه فعل أو ليس بفعل كالترك والكتابة والاشارة والسكوت والاقرار .

فخصصت النوع الأول بباب وسميته باب الأفعال الصريحة .
وخصصت النوع الثاني بباب وسمّيته باب الأفعال غير الصريحة .
وجعلت للتعارض بين الأفعال وما سواها من الدلائل باباً ثالثاً .

وقد مهدت للرسالة بتعريف السنة لغة واصطلاحاً . وبيان حجية السنة اجمالاً ومنزلتها من القرآن . وفي تحرير المهمات النبوية وبيان دور الأفعال في أدائها على الوجه الأكمل .

وأما الباب الأول وهو باب الأفعال الصريحة فقد انتظم في تسعة فصول :
الفصل الأول تعرضت فيه للبيان بالأفعال في حالة انفرادها أو اجتماعها مختلفة أو متفقة . وفي حال اجتماعها مع الأقوال .

والفصل الثاني تعرضت فيه لأحكام أفعال النبي ﷺ . فأوضحت أن فعله قد يصدر عن النصوص القرآنية ، أو عن اجتهاد ، أو تفويض ، وانه قد يصدر على أساس مرتبة العفو ، أي عدم الحكم .

وبينت في الفصل الثاني أن الأفعال التي تصدر عنه ﷺ ، إما أن تكون من قبيل الواجبات ، أو المندوبات ، أو المباحات ، وتعرضت للعصمة عن المكروهات والمحرمات .

وذكرت الطرق التي يتعيّن بها حكم فعله ﷺ . فحصرت ذلك ، وناقشت النظريات التي أُورِدَت في أماكن شتى من كلام الأصوليين حول ذلك .

وفي الفصل الثالث بينت أن الأفعال النبوية من حيث الجملة حجّة شرعية . وناقشت المخالفين في ذلك . وأوردت الأدلة المقنعة .

وفي الفصل الرابع قسمت الأفعال النبوية الصريحة عشرة أقسام : الفعل

الجِبِلّيّ . والعاديّ . والدنيويّ . والخصائص . والمعجزات . والفعل البياني . والامتثالي . والمتعدّي . والمفعول لانتظار الوحي . ثم الفعل المجرّد .

وخصصت كل واحد منها بمبحث خاص أوضحت ما يستدل به منها وما لا يستدل به ، وكيفية ذلك .

غير أني خصصت الفعل المجرّد بفصل خاص هو الفصل الخامس ، لمّا أنه لبُّ باب الأفعال ، وهو الذي يقع فيه الخلاف .

وفي الفصل السادس تحدثت عن الأحكام التي يصح استفادتها من الأفعال ، ومن أين يؤخذ كل منها ، سواء الأفعال التكليفية والوضعية .

وفي الفصل السابع : تحدثت عن صفة الدلالة الفعليّة ، وطبيعتها ، وهل تنتمي إلى الدلالة المطابقيّة أو التضمنيّة أو الالتزامية . وذكرت أن الفعل قد يدل بالمفهوم . وبينت كيفية انسحاب حكم الفعل النبويّ على أفعال الأمة .

وتعرضت في الفصل الثامن لدلالة متعلّقات الفعل النبوي . فذكرت دلالة سبب الفعل ، وفاعله ، ومفعوله ، ومكانه ، وزمانه ، وهيئته ، وما يقارنه ، وأدواته المادّية ، وعدد الفعل ومقداره .

وفي الفصل التاسع ذكرت مباحث متنوّعة تتعلق بالأفعال ، فعقدت مبحثاً بيّنْتُ فيه للمجتهد الطريق العمليّ الذي يسلكه لاستفادة الحكم من الفعل النبويّ ؛

ومبحثاً آخر للاعتراضات التي تورد على الاستدلال بالأفعال ، وكيف الجواب عنها ؛

ومبحثاً ثالثاً لنقل الفعل النبوي ، وما قد يقع من الخلل في أدوات النقل وعباراته ، وما يحصل من الأوهام بسبب ذلك ، ليحصل التنبه لها ، والحذر من الوقوع فيها .

أما الباب الثاني : فقد عقدته للأفعال غير الصريحة وهي الكتابة والاشارة

والأوجه الفعلية للقول ، والترك ، والسكوت ، والتقرير ، والهم بالفعل . وعقدت لكل منها فصلاً . ثم عقدت فصلاً لأمور تلحق بالأفعال النبوية .

أما الباب الثالث : فقد عقدته للتعارض بين الأفعال النبوية بعضها وبعض ، والتعارض بينها وبين الأدلة الأخرى . وانتظم عندي في أربعة فصول . وألحقت به قطعة من رسالة الحافظ العلائيّ المسمّاة ( تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال ) رأيت من الضروري أن تكون بين يديْ من يطّلع على هذا البحث .

وقد كان مما أخذته على نفسي في هذا البحث أن أزن الأمور بما تستحقه ، فلا أستقلّ قولاً للجهالة بقائله ، أو لأنه نُبِزَ بوصف غير لائق ، ولا أغترّ بقول نسب إلى الجمهور أو الكثير ، أو إلى فلان أو فلان من المشهورين .

وقد أوردت من الفروع الفقهية أمثلة تتّضح بها القواعد ، ويبين بها المراد . وأخذت على نفسي ألاّ أستطرد وراء تلك الفروع نقاشاً واستدلالاً الا بمقدار ما تتضح به القاعدة الأصولية ويبين به المراد منها . والذي يريد دراسة الفرع الفقهيّ ينبغي أن يأخذه من مظانّه من كتب الفقه .

وخرّجت ما ورد في هذه الرسالة من الآيات والأحاديث . وترجمت للأعلام المستغربة نوعاً ما ، وتركت الترجمة للمشهورين اكتفاء بشهرتهم .

ولست أدّعي العصمة ، ولا أزعم الاحاطة . وانما أدّعي وأزعم أنني بذلت جهداً في جمع شمل نواحي هذا الموضوع الهام ، وأنني حللت جزءاً من تلك المشكلات ، وسلطت الأضواء على مواضع الإشكال الأخرى .

وليس ذلك بحولي ولا بقوّتي ، وانما بفضل الله وعونه وتيسيره لكل صعب ، لمست ذلك عندما رأيت تفتّح المقفلات ، وتيسير الشدائد ، وتسهيل كل عسير .

وأتقدم بالشكر إلى أستاذي فضيلة الشيخ عبد الغني محمد عبد الخالق ، الذي

كان لتشجيعه وتوجيهه أثره الكبير في خروج هذه الرسالة على هذا الوضع ، ولكل من أسدى في ذلك يداً .

« والحمد لله أولاً وآخراً »

القاهرة — مدينة نصر
يوم الخميس ١٧ من رجب الحرام ١٣٩٦ هـ
١٥ من يوليو ١٩٧٦ م